الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الجمعة 10 رمضان 1426 هـ 14 اكتوبر 2005 العدد 9817

بريد طباعة

غرفة تجارة وصناعة البحرين تحدد إجراءات استيراد الرمل السعودي

احتياجها اليومي من الرمل يبلغ 8 آلاف طن تقريبا

المنامة: سلمان الدوسري
أعلنت غرفة تجارة وصناعة البحرين أول من أمس عن الإجراءات التنظيمية لاستيراد الرمل السعودي إلى البحرين، وذلك في أعقاب رفع الحظر المفروض على تصدير الرمل من السعودية، وحددت الغرفة إجراءات الاستيراد، في الوقت الذي أثنى فيه الدكتور عصام فخرو، نائب رئيس الغرفة، على تجاوب ودعم وزارة الصناعة والتجارة والجهات المعنية بالسعودية في ما يتعلق بتسهيل إجراءات نقل الرمل السعودي إلى البحرين، وأشار إلى أن هذه الإجراءات الجديدة ستكون مؤقتة ريثما يتم الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الخاصة بتأسيس شركة خاصة تتولى نقل الرمل السعودي إلى البحرين.

ووفقا للإجراءات التي أعلنت عنها الغرفة أمس، والتي تتضمن عدة شروط، فإن الشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو) هي من ستقوم بتنظيم عملية نقل الرمل من السعودية إلى البحرين، على أن يقوم المستورد البحريني بإجراء الترتيبات اللازمة باستيراد الرمل بالاتفاق مع صاحب المحجر السعودي الذي سيقوم بالتنسيق مع شركة سابتكو، كما يجب أن يكون لدى المستورد ترخيص من وزارة الصناعة والتجارة، ولديه عضوية بغرفة تجارة وصناعة البحرين، ويجب على المستورد البحريني أن تكون لديه قطعة أرض مسورة وافرة قريبة من جسر الملك فهد تستخدم لتفريغ وتوزيع الرمل، كما على المستورد الالتزام بتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لإعادة توزيع الرمل من موقع التخزين في البحرين إلى المستهلكين. ومن الشروط المهمة التي تم إدراجها الالتزام بالاشتراطات الصحية والبيئية والأمنية المتعلقة بفحص الرمل المستورد من السعودية.

وقال فخرو إن غرفة بلاده اقترحت إقامة شركة مختصة لنقل الرمل السعودي إلى البحرين، ولقي هذا المشروع اهتماماً واستجابة من رجال الأعمال السعوديين والبحرينيين الذين أبدوا استعداداً وحماساً بالمساهمة في تأسيسه، وأضاف أن هذا المشروع سوف يدخل حيز التنفيذ خلال الفترة القريبة المقبلة، وهو حصيلة للجهود المتواصلة التي قامت بها الغرفة من خلال مجلس الأعمال البحريني ـ السعودي المشترك الذي تبنى هذا المشروع، وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة في البحرين ووزارة البترول والثروة المعدنية بالسعودية. وقال إن هذا المشروع الحيوي والهام ستكون له انعكاسات ايجابية على الوضع العمراني في البحرين، مؤكداً ضرورة استمرار دعم ومساندة حكومتي البلدين الشقيقين لهذا التوجه.

وكان مجلس الأعمال السعودي ـ البحريني قد أقر انشاء شركة لتصدير الرمل من السعودية إلى البحرين بحيث يتشارك الجانبان في رأسمال الشركة الجديدة بالمناصفة، على أن يكون من حق أعضاء مجلس الأعمال الاشتراك في ملكية الشركة، ومن المنتظر أن تساهم هذه الشركة الجديدة بين الطرفين في حل مشكلة نقص الرمل في البحرين، بعد قرار الجانب السعودي بإيقاف تصدير الرمل منذ أكثر من عامين تقريبا باعتبار أنه «ثروة وطنية ويجب تنظيم تجارته قبل السماح بتصديره من جديد، بحسب وزارة البترول والثروة المعدنية بالسعودية. وبالرغم من أن البحرين تقوم بجلب الرمال حاليا من البحر بعد غسله، إلا أن الكميات هذه لا تلبي حاجة تجار المقاولات في البحرين، بالإضافة إلى تكلفته العالية وضرره الكبير على البيئة البحرية.

وعبر الدكتور عصام فخرو عن اعتزازه وعميق شكره وتقديره للجهود والمتابعة المستمرة التي قام بها الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وأخوه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، كما توجه بالشكر إلى الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء على دعمه ومساندته لهذا المشروع، وقال ان كل هذه الجهود أعطت دفعة قوية تجاه هذا المشروع وتنفيذه وتفعيله، مشيدا في هذا الجانب بقرار حكومتي البحرين والسعودية بالسماح بنقل الرمل السعودي إلى البحرين، مأكدا أن هذا القرار جاء تتويجاً للجهود التي بذلتها الغرفة على صعيد حل مشكلة نقص الرمل في البحرين. وقال إن الغرفة تبنت هذا الموضوع وطرحته في كل اجتماعاتها ولقاءاتها سواء مع المسؤولين في البحرين والسعودية أو من خلال مجلس الأعمال السعودي - البحريني.

ووفقا للخبراء الفنيين فان البحرين بحاجة لاستيراد 5000 طن يوميا من الرمل السعودي، حيث تشكل هذه الكمية أكثر من 75 في المائة من احتياجها اليومي للرمل والبالغ 7.5 ألف طن الى 8 آلاف طن يوميا. وبالرغم من أن سعر الطن الواحد لا يزيد لدى شرائه من المصدر في السعودية على 200 فلس بحريني (53 سنتا أمريكيا)، إلا أن تكلفته تزيد لتصل إلى 2. 5 دينار بحريني (6. 6 دولار أمريكي)، وذلك بسبب كلفة نقله المرتفعة، خاصة أن الرمل الجيد الذي تحتاجه البحرين يقع في منطقة تبعد حوالي 70 كيلومترا من جسر الملك فهد الرابط بين السعودية والبحرين. واعتمدت البحرين على الرمل السعودي على مدى السنوات العشر الماضية بعد ان كان اعتمادها على الرمل المحلي من بعض الأراضي التي تغسلها مياه الأمطار، الا أن شح الأمطار وتزايد ملوحة المياه الجوفية أديا الى تدهور نوعية الرمل البحريني وتزايد الاعتماد على الرمل السعودي.

مشاركة Tweet Like 0

بريد طباعة